

المغرب العربي وآفاق

الاندماج الاقتصادي (*)

حبيب المالكي

كلية العلوم القانونية

والاقتصادية والاجتماعية

الرباط

عضو أكاديمية المملكة المغربية

إن صياغة السؤال: على هذا النحو تنم عن اهتمام مزدوج :

1 - إنه سؤال راهن، فمنذ سنة 1960 لم تتوقف النزاعات المرتبطة بالحدود الموروثة عن فترة الاستعمار بين أقطار المغرب العربي. لقد تعرضت إلى ما ينيف عن عشر نزاعات خلال ربع قرن. والأزمة الحالية التي تكشف عنها قضية الصحراء المغربية هي أكثر استمرارية وعمقا. ومنذ سنة 1975 وتلك الأزمة تشكل وتحدد مسار الأحداث في المنطقة.

إن صيغة السؤال بوجهة نحو المستقبل : هل هناك مخرج من الأزمة الحالية ؟ إذا كان الجواب نعم فهل المغرب العربي الاقتصادي قابل للحياة والاستمرار ؟ أليس من ضرب الخيال التماذي في رفع شعار المغرب العربي ككيان في حين أن مع كل يوم يمر تولد عقبات جديدة في الطريق نحو التعاون والاندماج بين بلدان المنطقة ؟ إن أفق المغرب العربي غائب دوما عن مختلف مخططات التنمية الوطنية. وتظل قاعدة التبادل في السلع والخدمات واليد العاملة مستقطبة من ناحية الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط.

وتكشف هذه المفارقة أنه بسبب الأزمة وضيق السياسات الاقتصادية الوطنية تفرض الوحدة الاقتصادية المغاربية ذاتها. وتعبير آخر الإجابة عن السؤال الأول لا تترجم في لغة الاختيار بل في لغة الضرورة. إن التنمية المنعزلة لا يمكن أن تؤدي إلى مأزق إن لم تؤدي إلى التدهور. وتؤكد مختلف التجارب القائمة حاليا ذلك بقوة.

(*) هذا العنوان هو موضوع الدرس الجامعي الافتتاحي الذي ألقاه الدكتور حبيب المالكي يوم الجمعة 7 أكتوبر 1988 برسم السنة الجامعية 1988/1989.

وهكذا فأمام تحولات الاقتصاد العالمي، وأمام تراكم التحديات من كل نوع، وأمام الضغط السكاني، أصبح المغرب العربي الاقتصادي ضرورة ملحة للحفاظ على البقاء. إن الوحدة الاقتصادية للمغرب العربي في المرحلة الراهنة هو مشروع يجب القيام به منذ الآن، فهو وحده القادر على خلق آفاق جديدة وتقييم الإمكانيات الصخمة الموجودة فيه.

2 - أزمة خلق مغرب عربي اقتصادي لا يعود تاريخها إلى اليوم. لقد وضعت المعالم الأولى لبناء المغرب العربي سنة 1964 بتأسيس «اللجنة الدائمة الاستشارية المغاربية» (C.P.C.M.) التي كان مقرها الأساسي في تونس وذلك إثر المؤتمر الأول لوزراء الاقتصاد في الجزائر وليبيا والمغرب وتونس⁽¹⁾.

وقد كلفت هذه اللجنة بثلاث مهام :

- تنمية التبادلات الأفقية عن طريق السياسات الجمركية المتناسقة⁽²⁾.
- العمل على تناسق السياسات في المجال الصناعي، المنجمي، الطاقوي، النقل، الاتصالات السلكية واللاسلكية.
- تنسيق المواقف المحتملة تجاه المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

وقد كان أمام هذه اللجنة التي كان دورها الدائم استشاريا، مجالا واسعا للعمل. وقد تعددت مهامها من خلال تأسيس سلسلة من الأجهزة المختصة⁽³⁾، أغلبها تحت إشرافها. غير أن النتائج الملموسة المحصل عليها خلال هذه الفترة لم تكن في مستوى طموحات اللجنة. فالمبادلات الاقتصادية بين الأقطار ظلت ضعيفة إن لم تكن رمزية. كما ظل أيضا التقدم المنجز في ميدان التنسيق القطاعي (صناعة، زراعة) هزिला. والتنسيق بين المخططات الوطنية للتنمية ظل دائما مؤجلا. غير أن هناك فئات ملموسة تُوصَل إليها في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وفي السكك الحديدية، والنقل الجوي.

أما فيما يتعلق بالتنسيق إزاء المجموعة الأوروبية الاقتصادية فلم تتخذ أية مبادرة مشتركة يمكن أن تفتح على صياغة معادلة جديدة بين المجموعة الأوروبية وأقطار المغرب العربي.

-
- (1) لم تنضم مورتانيا إلى اللجنة إلا في سنة 1975 بعد أن احتفظت بوضعية ملاحظ فيها بين سنة 1970 و 1975.
 - (2) تحديد قوائم المنتجات التي ستبادل بصفة حرة وبدون ضرائب أو حصص محددة، وتحديد التعريفات الجمركية.
 - (3) يمكن تعداد حوالي عشرين جهاز مختص، نصفها لم تكن نشاطاتها منتظمة أو لم يحدث أن عقدت أي اجتماع باستثناء مركز الدراسات الصناعية المغاربية (C.E.I.M.) وكان مقره بطنجة، وكذلك اللجنة المغاربية للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

وإن نهاية مرحلة «تأسيسية» التعاون المغربي قد صادفت انعقاد آخر مؤتمر لوزراء الاقتصاد وهو السابع⁽⁴⁾ والذي تمّ في مايو 1975 بالجزائر. حيث قرر تأجيل «مشروع الاتفاق المغربي في التعاون الاقتصادي». وتحتوي هذه الوثيقة التي أعدتها اللجنة الدائمة الاستشارية المغربية بعناية كبيرة على ثمانية أبواب :

- 1 - المبادئ
- 2 - تخفيض حواجز التبادل.
- 3 - التعاون في المجال الصناعي.
- 4 - التعاون في المجال الزراعي والصناعة التقليدية.
- 5 - الاتفاقات الثنائية والثلاثية.
- 6 - الوسائل الخاصة بالمساهمة المتكافئة لكل قطر من الامتيازات الحاصلة عن الاتفاق.
- 7 - التعاون في ميدان الأداءات والتمويلات.
- 8 - أحكام عامة وتنظيمية.

ويجب التذكير بأنه أثناء المؤتمر السادس لوزراء الاقتصاد الذي انعقد في يوليو 1970 قام الوزير الجزائري بالتأكيد على عدم موافقة وفده على الجوانب المعتبرة أساسية مثل : تحديد مصدر المنتجات، مراقبة رؤوس أموال المقاولات الصناعية، تكاليف الانتاج في المقاولات الصناعية... الخ.

وفي هذا الإطار وبعد مرور خمس سنوات، فوض المؤتمر السابع للجنة الدائمة الاستشارية المغربية للقيام ب :

- 1 - وضع برنامج للدراسات يمتد على فترة ست سنوات (1976/1981) حول القطاعات و/أو المقاولات في الميادين الصناعية والفلاحية والصناعية التقليدية لتعيين المنتجات القابلة لتكون موضوعا للتبادل بين أقطار المغرب العربي، والاستفادة من الامتيازات التفاضلية المغربية.

- 2 - ومن جهة أخرى تحديد المعايير، خاصة في مادة المراقبة الفعلية لرأس المال، التي على أساسها تحدد المقاولات التي يمكن لمنتجاتها الاستفادة من الامتيازات التفاضلية المغربية.

(4) أول مشاركة لموريتانيا كمضرم كامل التمثيل، وتغيت ليبيا.

وقد احتفظ المؤتمر السابع بمبدأ تشجيع تأسيس المقاولات بين أقطار المغرب العربي يكون رأس مالها الاجتماعي مغاربياً كلياً، وتستطيع توجيه منتوجاتها إلى الأسواق المغاربية أو إلى التصدير.

وفي الحقيقة توقف نشاط اللجنة الدائمة الاستشارية المغاربية منذ سنة 1975 وقد لعبت دوراً دينامياً في الحوارات المتعددة الأطراف. كما تجدد نشاط اللجان المختصة المتفرعة عنها.

وقد ازداد هذا الاتجاه حدة إثر توتر العلاقات بين تونس وليبيا خاصة بعد فشل الوحدة بينهما سنة 1974 وأيضاً إثر النزاع الجزائري المغربي حول الصحراء المغربية في نوفمبر 1975

وقد تجسدت مرحلة هذه الأزمة في التراجع الواضح بل القطيعة في المباحثات المغاربية المتعددة الأطراف. ولا داعي للتدليل على وقع ذلك على نفسية وذاكرة الشعوب المغاربية. وانعكاسات تلك الأزمة على توازنات الميزانيات العمومية وموازن الأداءات تختلف الأقطار هي أكثر من واضحة للعيان. وآثارها على تقلبات العلاقات بين الدول تعد جزءاً من المشهد اليومي للمنطقة.

ويسلم عموماً بأن قضية الصحراء هي الأصل المباشر والسبب الحتمي للوضعية الراهنة. غير أن هذه الأطروحة تتطلب التدقيق فيها بل تصحيحها وذلك لأنها غير مطابقة للتسلسل الزمني للأحداث. إن الأزمة الاقتصادية للمغرب العربي هي سابقة على الأزمة السياسية في هذه الأقطار حيث أن قضية الصحراء قد كرس حالة أزمة كامنة قبل سنة 1975. وقد استخدمت كواجهة لإخفاء المشاكل الحقيقية المرتبطة ببناء المغرب العربي. أي نموذج مغاربي اقتصادي يجب تأسيسه؟ وكيف؟ وما دور كل تركيبة في هذه العملية؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة يجب وضعها في لغة اقتصادية غير أنها تظل محددة بالإرادة السياسية لمختلف الأطراف. ومع ذلك لا يمكن إنكار أن «القطار المغاربي» قد توقف منذ سنة 1975.

3 - إن من بين الأسباب العميقة التي تفسر الوضعية الحالية تكمن في نوع العلاقات التي يجب إدراكها بين تكوين الدولة - الأمة من جهة - والاندماج الاقتصادي الجهوي من جهة أخرى.

هل هناك تعارض أم تكامل بين المنطقيين ؟ ما هي المصادقية العلمية للدولة — الأمة في المجتمع المغاربي ؟ هل تأسيس الدولة — الأمة هو لبنة مهددة — للتأسيس المجموعي communautaire ؟

بصفة عامة، التأسيس الدولاتي والوطني له الأسبقية على أي شيء آخر في المرحلة الحالية. وهذا يفسر لماذا تظل «وطنية الدولة» في مختلف أشكالها — إيديولوجية مهيمنة، إيديولوجية تزيد في صلابة الحدود السياسية وتبعد أو تؤجل بالتالي كل فرصة لكل حل يمكن أن يمس السيادة السياسية والاقتصادية لدول المغرب العربي. وتزداد حدة الوطنية الضيقة بقدر ما تكون الدول حديثة العهد بالاستقلال، حديثة التكوين. وتغذي الحدود الموروثة عن الفترة الاستعمارية بقوة هذا النمط من القومية إذ تستقي منها نوعاً من المشروعية.

إن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية — كمنظمة تجمع بين الدول الإفريقية — قد عمّق هذه الوضعية بتصوره المحافظ والسكوني لمفهوم الحدود. وقد سهل بذلك الأمر للكيانات الوطنية المصطنعة، ولم يشجع على وضع حلول «فوق وطنية» كقاعدة للاتفاقات الاقتصادية على سبيل المثال.

وفي حالة المغرب العربي، يمثل كل تحليل في لغة الدولة — الأمة حصراً لأفق التحليل. ومحاولة فهم تكون الدولة المغاربية من خلال مقولة الدولة الأمة إنما هي من قبيل التركيز حول أوروبا مرة أخرى. ويعتبر أصحاب هذه الأطروحة استحالة إتمام أي تأسيس جهوي دون إتمام أولاً المرحلة التأسيسية للدولة — الأمة؛ أي المسار التاريخي الذي حدث في أوروبا. وهذا يعني إغفال وجود كيان مغاربي الذي هو إرث تاريخي يعود إلى القرن الحادي عشر والثاني عشر الميلادي. علاوة على وجود قومية مغاربية منذ الثلاثينات، تشكلت حول الصراع ضد الاستعمار في محتوى ثقافي. واجتماعي وسياسي محدد. وقد كانت قوتها تكمن دائماً في إرادتها الوجدانية وفي تجذرها في الواقع المغاربي.

وأخيراً، إن رؤية تاريخية دينامية هي وحدها الكفيلة بالأخذ في الحسبان تجارب الماضي وقادرة على تلبية متطلبات الحاضر والمستقبل. وفي هذا المنظور يجب أن ننمي ونوسع تفاعلاً مستمراً بين تأسيس الدولة — الأمة والتأسيس الجهوي داخل حركة شمولية.

ويوجد السبب الثاني في الضعف الكبير في الممارسة المتعددة الأطراف في العلاقات بين أقطار المغرب. وحساب سريع لعدد المؤتمرات والاجتماعات وكذلك ممارسة الدول في مجال الاتفاقيات يوضح هيمنة الاتفاقيات الثنائية. وكمثال على ذلك فخلال فترة نشاط

اللجنة الدائمة الاستشارية للتعاون المغاربي (1964 — 1975) نجد أن 90% من الاتفاقيات هي ثنائية⁽⁵⁾، وتغطي تقريبا مجموع قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي (صناعة، معادن، زراعة، بترول، يد عاملة، سياحة). ويلاحظ أن القطاعات المنتجة مباشرة (زراعة، صناعة، معادن، طاقة) التي تكون القاعدة المادية لكل تنمية إقليمية اندماجية، قد سجلت عددا من الاتفاقات المتعددة الأطراف لا وزن لها. وتؤكد هذه الحقيقة في المجال التجاري حيث لا يوجد إطار متعدد الأطراف للمبادلات التجارية التي لها إمتيازات. وحتى يومنا هذا لا توجد أية منطقة للتبادل الحر، ولا إتحاد جمركي، ولا سوق مشتركة. كما أنه لم يرفع العديد من العقبات حول المبادلات بين أقطار المغرب العربي، نتيجة السياسات المتبعة في مجال الضرائب والنقد والتجارة والإدارة الجمركية.

وعلى العموم يظهر أن تغلب التعامل الثنائي هو أمر ثابت في العلاقات بين أقطار المغرب العربي، غير أن هذه الممارسة لم يكن لها تأثير إيجابي في مجال التعاون الثنائي، ولا في مجال التعاون المتعدد الأطراف. فلا هذه تؤثر في تلك بما أن التعامل الثنائي ليس له سند لإرساء وتنمية التعاون المتعدد الأطراف. إن غياب التفاعل بين الصيغتين يكشف عن العوائق التي عرفها التعاون المغاربي. وحتى التعاون في مجال اليد العاملة الذي صار قطاعا هاما منذ سنة 1970 قد ظل عرضيا. فتيارات الهجرة وحركية قوة العمل أبعد ما تكون عن الاستقرار: إنها ترتبط بالظرف السياسي الإقليمي أكثر مما ترتبط بالظرف الاقتصادي⁽⁶⁾.

سبب آخر من نوع اقتصادي يحدث ويبرز الطبيعة شبه تنافسية للأجهزة المنتجة. إن أقطار المغرب العربي تنتج نفس الأشياء، (الحوامض، زيت الزيتون، النسيج...) وهنا يكمن ضعف تكاملها الاقتصادي. وندلي بملاحظتين في هذا المجال:

1) إن المظهر الشبه تراجعي بارز في أسواق خاصة بالنسبة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية أكثر مما هو في الأسواق المغاربية، إذ تظل هذه سوقا للطلب على نطاق واسع. ومن ناحية ثانية قدرة الأسواق الجزائرية والليبية على امتصاص المنتجات المصدرة من المغرب وتونس لا يمكن إغفالها.

(5) انظر حبيب سليم P.C.M. et les institutions de coopération maghrébine

أطروحة الدولة في القانون سنة 1978، كلية الحقوق بتونس.

(6) طرد الآلاف من العمال التونسيين من ليبيا خلال صيف 1985 (يفوق العدد 5000 فرد). ولنتذكر طرد

40.000 مغربي من الجزائر سنة 1976.

(2) الملاحظة الثانية : إن إمكانية التكامل الاقتصادي والموجودة هي جد مهمة (الهيدروكربورات، الفوسفات، الحديد، المواد الغذائية الزراعية) ويجب أن تلعب دور المحرك في مشروع تأسيس مجموعة جهوية. إن حل المشكل هو في الانتقال إلى عقلانية جديدة، تكون هي عقلانية المجموعات. وفي هذا المنظور يكون السؤال الحقيقي هو : لمن ننتج ؟ ماذا ننتج ؟ وكيف ننتج ؟ وارتكازا على المعطيات الطبيعية والسكانية والاقتصادية لكل المقومات سيتمكن تحقيق المهمة الحاسمة في هذا المسار، بشكل تدريجي.

(3) إن تجميد وحدة المغرب العربي الاقتصادية قد عمق خطورة النزعات في المنطقة والتي أصبحت مجالا للتبعية المتعددة الأشكال خاصة في الميدان التقني والتمويلي. إن غياب الاندماج الاقتصادي الجهوي قد صاحب اندماج اقتصاديات المغرب العربي بقوة في الاقتصاد العالمي، ونُجم عن ذلك تدعيم الأفقية أي التبعية التي زادت من خطورة درجة هشاشة تلك الاقتصاديات إذ ظلت خاضعة أساسا لتحكمات الدينامية الخارجية.

ويزداد تدهور هذه الوضعية بقدر ما يتعرض المغرب العربي لأشكال التخصص «التراجعي». لقد أصبح ينتج ما لا يستهلك. ويتجلى العجز في المجال الذي كان له فيه الفائض (أي الزراعات الغذائية) ليحتل في النهاية المجالات الأقل تزاخا بالنسبة للأشكال الجديدة التي يتجسد فيها التوزيع الدولي للعمل : البتروكيماويات — كيميائ البلاستيك، النسيج، الملابس، الأسمدة : أي مجموعة من النشاطات التقليدية المعتمدة على تكنولوجيا مبسطة ظهرت منذ الثورة الصناعية الثانية. وسيستمر الضغط الخارجي حيث يضع ثقله أكثر مما مضى على الاقتصاديات المغاربية. ونتيجة لتعميق النزاعات الحالية، فقد أصبح يتجلى في صور أكثر حدة :

أ - إن التحولات العميقة للاقتصاد العالمي تتميز بخلق مجالات اقتصادية تتجاوز الحدود السياسية بشكل أوسع. فعالم الغد سيكون هو عالم مجموعات اقتصادية جهوية وقد أصبحت هذه النزعة هي الغالبة في البلاد ذات مستوى متقدم في التنمية. كما أصبح الاتجاه نحو الحفاظ على الكيان الذاتي، والمطالبة بمكانة ودور فعال في الاقتصاد الدولي طبقا لمتطلبات تنمية حقيقية تتم في إطار ترابط فعلي يتم عن طريق التنمية الجهوية المتدرجة. إن عصر المصائر الانفرادية قد ولّى.

ولهذا فإن القضية تطرح بالنسبة لدول المغرب العربي ليس في إطار الاختيار ولكن في إطار الحفاظ على البقاء.

ب - أزمة علاقة دول المغرب العربي مع المجموعة الاقتصادية والأوروبية خاصة إثر قبول إسبانيا والبرتغال في السوق الأوروبية المشتركة. وتحمل هذه الوضعية الجديدة اضطرابات تختلف في تقييما الضفة الشمالية عن الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط.

ومن المؤكد أن إسبانيا والبرتغال تراحمان بقوة المتوجات المغربية والتونسية المصدرة إلى أوروبا. أما من الناحية الاجتماعية وبفعل ضغط الأزمة، نجد الوضعية القانونية المهترئة للعمال المغاربة المهاجرين تزداد تدهورا.

ورغم محاولة المجموعة الاقتصادية الأوروبية لتحديد سياسة متوسطة شمولية، فإنها لم تتنازل عن رؤيتها المراكنتلية المسطرة في توازن ميزان الآداءات أي في مصالحها الضيقة.

أما بلدان المغرب العربي فإنها تعمل من أجل إنقاذ المكتسبات، وتؤكد بذلك ارتباطها التقليدي بأوروبا، ذلك الارتباط الذي نسج خلال الفترة الاستعمارية واستمر بعقد مختلف الاتفاقات منذ استقلالها السياسي. وهكذا فالاختيار الأوربي للمغرب العربي هو اختيار استراتيجي وذلك لأسباب تاريخية وسياسية⁽⁷⁾.

غير أنه إثر الانتقال الأوربي من «الدول العشرة» إلى الدول الاثنا عشر، قد وفر فرصة جديدة، ساعدت عليها الأزمة، أمام مختلف بلدان المغرب العربي للقيام بنقلة نوعية من خلال إنعاش السيرورة التي انطلقت سنة 1964.

وخضوعا للمنطق المجموعاتي، ازدادت أوروبا «أوروبية» واتسع المجال الأوربي. وعلى بلدان المغرب العربي أن تستخلص كل الدروس من ذلك فالمشاكل المرتبطة بحساب المبادلة التجارية سلبية إيجابية والجدول الزمني لبيعات الحوامض والبواكر، كل ذلك شيء ملموس ويشكل معوقات جدية لكن يجب النظر إلى ما وراء هذه الاحتمالات.

إن الاختيار المغاربي هو مطابق لهذه الرؤية، إنه الحل القادر على إتاحة تجاوز وضعية الأزمة الراهنة. وحتى أوروبا أصبحت تشجع بلدان المغرب العربي على توحيد صفوفها لإيجاد الحلول الضرورية في أفق الاختيار المغاربي وذلك بعد أن عملت في القرن 19 على تمزيق بلدان المنطقة، تاركة نزاعات حدودية عميقة.

(7) التصريحات العديدة لـ Cheysson و Pisani لها دلالتها في هذا المجال.

4 - إن الأسباب التي حللناها فيما تقدم توضح بقوة إلى أي حدّ تكون انطلاقة المغرب العربي الاقتصادي هي حتمية حيوية. إنها تفرض ذاتها علاوة على أن العوامل الموحّدة الملموسة (اجتماعية - ثقافية : التاريخ، اللغة، الدين...) والعوامل الموحّدة الممكنة (اقتصادية) هي أكثر قوة في المغرب العربي منها في أوروبا فما هي العوائق ؟

لا يمكن اعتبار قضية الصحراء المغربية عائقاً جدّياً لو أن اختيار وحدة المغرب العربي ليس مجرد أمنية بل يترجم إلى عمل سياسي ملموس. ويعترف الكل بأنه على مستوى تاريخي، تكوّن الصحراء بعداً عميقاً ومتعددًا للكيان المغربي. فهي ليست مجرد عامل توازني - بلغة جيوسياسية - ولكن وعلى وجه خاص لأنها جزء من الهوية والتجذر واكتمال كل قطر من أقطار المغرب العربي. فلا ليبيا ولا الجزائر ولا موريتانيا، ولا تونس، وبالأحرى المغرب يرضى بأن يغتصب في جزء من هويته. والتجربة الماضية والحديثة في المنطقة هي غنية بالدروس.

إن تهمة المستقبل لا يمكن أن ينجز إلا في اتجاه يعاكس الفترة الاستعمارية أي بتجاوز مخلفاتها.

